



"عاجلة"

صاحب المعالي وزير البيئة والمياه والزراعة
نسخة للمركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة
نسخة للأمانة العامة لمجلس الوزراء
نسخة لوزارة المالية
نسخة لوزارة الاقتصاد والتخطيط
نسخة للمركز الوطني للتخصيص
نسخة لهيئة الخبراء بمجلس الوزراء
نسخة لديوان المراقبة العامة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

اطلعنا على كتاب سمو الأمين العام لمجلس الوزراء رقم ٣٣٦٥ بتاريخ
١٤٣٩/٥/٦ هـ بشأن المعاملة المشتملة على برقيتكم رقم ٧٧٤٤ بتاريخ
١٤٣٨/١١/١٤ هـ بخصوص طلب الموافقة على مشروع الاستراتيجية الوطنية للمياه.
وما أوضحه سموه من أن مجلس الوزراء اطلع على الموضوع بتاريخ ١٤٣٩/٥/٦ هـ،
وعلى المذكرة رقم (٣٦٧) بتاريخ ١٤٣٩/٤/٨ هـ المعدة في هيئة الخبراء بمجلس
الوزراء بهذا الشأن، وعلى التوصية رقم (١١-٣٩/٢٠/د) بتاريخ ١٤٣٩/٤/٢٣ هـ
المعدة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية بشأن الموضوع، وعلى كتاب هيئة الخبراء
بمجلس الوزراء رقم ١٤٥٥ بتاريخ ١٤٣٩/٥/٥ هـ، وعلى توصية اللجنة العامة لمجلس
الوزراء المتخذة بهذا الصدد، وانتهى مجلس الوزراء إلى ما يلي:

أولاً: اتخذ قراره رقم (٢٢٧) بتاريخ ١٤٣٩/٥/٦ هـ - المبلغ الموافقة عليه ببرقية
الديوان رقم ٢٤٨٦ بتاريخ ١٤٣٩/٧/٤ هـ - القاضي بالموافقة على الاستراتيجية
الوطنية للمياه، بالصيغة المرفقة للقرار.

ثانياً: وجه بالآتي:

- ١- قيام مكتب ترشيد الإنفاق الرأسمالي والتشغيلي بمراجعة الميزانية التقديرية
لبرامج الاستراتيجية الوطنية للمياه عدا ما يتعلق ببرامج التخصيص وإعادة الهيكلة.
- ٢- التأكيد على اللجنة الإشرافية المعنية بتخصيص أعمال وزارة البيئة والمياه
والزراعة باتخاذ ما يلزم للتعجيل في تخصيص قطاع المياه.



﴿ برقية ﴾

الإدارة العامة

٣- قيام وزارة البيئة والمياه والزراعة - بالتنسيق مع مكتب الإدارة الاستراتيجية - بإحالة مؤشرات الاستراتيجية إلى المركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة لمراجعتها، والرفع للجنة الاستراتيجية بمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية بما لم يتم التوافق عليه مع وزارة البيئة والمياه والزراعة حياله.

٤- قيام وزارة البيئة والمياه والزراعة - بالتنسيق مع مكتب الإدارة الاستراتيجية - بتحديث الاستراتيجية الوطنية للمياه بشكل دوري لمواكبة التطورات والاحتياجات، والرفع بذلك إلى اللجنة الاستراتيجية بمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية بشكل نصف سنوي.

ولموافقتنا على ما وجه به مجلس الوزراء بهذا الشأن؛ اعتمدوا إكمال ما يلزم بموجبه.

سلمان بن عبدالعزيز آل سعود
رئيس مجلس الوزراء

المركز الوطني للوثائق والمحفوظات

نسخة للمركز الوطني للوثائق والمحفوظات

